بيـــان

دولـــة قطـــر

تلقيـــه

سعادة السفيرة / علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

في

الحوار التفاعلي للجمعية العامة

حـــول

المسؤولية عن الحماية

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٦ سبتمبر ٢٠١٧

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس

أشكركم على عقد هذا الحوار الهام، وأعرب عن التقدير للجهود المبذولة في إعداد التقرير التاسع للأمين العام لما تضمنه من مقترحات وأفكار قيّمة بشأن المسؤولية عن الحماية والمساءلة كأداة للوقاية من الفظائع. وتضم دولة قطر صوتها إلى بيان مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية كدولة عضو في المجموعة.

السيد الرئيس،

اثنا عشر عاماً مرت منذ اعتماد الوثيقة الختامية للقمة العالمية في ٢٠٠٥ التي أكَّدت الدول الأعضاء التزامها بالمسؤولية عن الحماية، حيث كان ذلك القرار بمثابة نقطة تحَوّلٍ تاريخية نحو مسؤولية المجتمع الدولي لحماية السكان من الفظائع الجماعية، وترجمةً لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة، الذي أكَّدت فيه الأسرة الدولية ايمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامته، والدفع قُدماً في الحياة الإنسانية في جو أفسح من الحرية.

ومع إدراكنا المستند إلى دروس التاريخ، بأن المبادئ القانونية التي تُهم البشرية وساهمت في تغيير مجرى التاريخ تستغرق وقتاً طويلاً لكي تتكرس في الضمير الإنساني، فلا يساورنا الشك بأن هذا المبدأ الذي أضحى من بين أهم المبادئ القانونية التي يحتاجها العالم اليوم، سيجد طريقه الطبيعي كمبدأ راسخ في القانون الدولي، نتيجة لتزايد النزاعات وطبيعتها وحجم ضحاياها من المدنيين، ومسؤولية المجتمع الدولي لحمايتهم.

إننا وإذ نتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن الهوَّة القائمة بين الالتزام بمبدأ المسؤولية عن الحماية، والواقع الذي يواجه السكان الذين يتعرضون للفظائع الجماعية، وأهمية إعمال مبدأ المساءلة عن تلك الجرائم كعنصر وقائي لوقوعها، فإننا نشعر بالرضى حيال التزام الأمين العام بأن المسؤولية عن الحماية عنصر رئيسي في رؤيته حول أجندته الوقائية، وهو ما سيضاف إلى الخطوات والإنجازات التي تحققت منذ عام ٢٠٠٥ لتعزيز هذا المبدأ البالغ الأهمية للبشرية، وترصين التوافق الدولي بشأن الآليات القانونية لحماية حياة الملايين من الناس الذين تعصف بهم النزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

لقد نجم عن عدم حماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دفع السكان إلى الهجرة الجماعية عبر الحدود والقارات، وما ترتب عن ذلك من آثار إنسانية وأمنية خطيرة جراء موجات اللاجئين غير المسبوقة في التاريخ الحديث، لذلك فإن إعمال مبدأ المسؤولية عن الحماية على نطاق عالمي، يمكن أن يمنع الأزمات التي شهدها

العالم في الماضي القريب، وتوظيف القدرات البشرية والمادية لعملية التنمية واستقرار المجتمعات. ومن هنا فإن المسؤولية عن الحماية باتت مسألة في غاية الأهمية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ويتعين أن تحظى باهتمام أكبر في الأمم المتحدة.

ومع اقرارنا بأهمية الحوار التفاعلي في الجمعية العامة حول المسؤولية عن الحماية والدور الذي نهض به الحوار للدفع بهذا المبدأ منذ انطلاقه، إلا أن الوضع الدولي الراهن، والمسؤولية المشتركة للدول الأعضاء حيال حماية المدنيين تستوجب إدراج المسؤولية عن الحماية على جدول أعمال الجمعية العامة، وبما يعكس الدور الهام للجمعية العامة في المسائل ذات الصلة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين، وترجمة قرار القمة العامة لعام ٢٠٠٥ في هذا الخصوص.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من التزامنا بأن إرساء الأمن الجماعي للبشرية مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء، واتساقاً مع سياسة دولة قطر وجهودها المستمرة لوضع حد للانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد واصلت دولة قطر جهودها، كعضو في مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، للدفع بهذا المبدأ الهام، وعيّنت مسؤولا حكومياً رفيعاً كنقطة اتصال بشأن المسؤولية عن الحماية. وفي نفس السياق انضمت دولة قطر إلى مبادرات تقييد استخدام حق الفيتو في مواجهة الفظائع الجماعية.

وفي إطار الجهود الدولية لدعم مبدأ المسؤولية عن الحماية، استضافت دولة قطر في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ يناير٢٠١٧، اجتماعاً حول المسؤولية عن الحماية، لمناقشة موضوع المساءلة كأداة للوقاية من الفظائع، ودور مسؤولية الحماية في مكافحة التطرف العنيف، بالتعاون مع المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية، ومشاركة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومكتب المستشارين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وعدد من المنظمات الحكومية. كما استضافت دولة قطر في الفترة ٢٤-٢٥ أبريل ٢٠١٧ الاجتماع السنوي السابع لنقاط ارتباط الشبكة العالمية للمسؤولية عن الحماية، لمناقشة التحديات والفرص المتاحة للمساءلة عن الجرائم الفظيعة الجماعية. وفي نفس الإطار يقوم مركز الدراسات الإنسانية والنزاع Center for Conflict and Humanitarian Studies في معهد الدوحة للدراسات العليا بدور مهم الترويج للقانون

الإنساني وحقوق الإنسان، وإعداد البحوث والمقترحات بشأن السبل الكفيلة لمواجهة التحديات ذات الصلة بهشاشة الدول ووسائل تحقيق الاستقرار فيها.

وختاماً، فإننا نتطلع أن تشهد المرحلة القادمة إجماعاً دولياً على إعمال مبدأ المسؤولية عن الحماية، لكي يحظى المدنيين بالحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي، ولا شك فإن ادراج هذا الموضوع على جدول أعمال الجمعية العامة سيكون خطوة أساسية لتحقيق هذا الهدف.

وشكراً،